

الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)^(*)

الباحثة: طيبة عباس عبد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

tibaa.abbas@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. مهند خليفة عبيد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

dr.muhammadkhalifa@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.1.12>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/١/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٨/٢٠

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٨/٧

المستخلص

في ظل المسؤوليات المالية المتزايدة للحكومات أصبح اتباع الانضباط المالي ضرورة لا بد منها، للمحافظة على التوازن الأمثل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، فضلاً عن تجنب الاقتراض وتراكم الديون، ويعاني العراق من هدر الموارد المالية المتوفرة له من القطاع النفطي الذي يعتمد عليه في تمويل الموازنة العامة بشكل كبير، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أفرزت صدمات سلبية في النفقات العامة، وتهدف الدراسة إلى توضيح أثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاجلين القصير والطويل للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) باستخدام منهجية نموذج (ARDL)، تفترض الدراسة ان الانضباط المالي لم يكن له دوراً إيجابياً في مواجهة الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الانضباط المالي (العجز والدين العام والنفقات العامة) مع الصدمات المزدوجة التي يمثلها الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت العلاقة طردية مع مؤشر الإيرادات العامة. واخيراً، تقدم الدراسة بعض التوصيات المهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل ضرورة تبني صنّاع السياسة الاقتصادية الانضباط المالي في المدى المتوسط وتقليل الاعتماد على النفط والميل نحو الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، الصدمات المزدوجة، التكامل المشترك، نموذج ARDL.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (١) ٢٠٢٣
الصفحات: ٢٤٣-٢٢١

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

Financial discipline and its impact on dealing with double shocks in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

In light of the increasing financial responsibilities of governments, adopting financial discipline has become necessary to maintain an optimal balance between public expenditures and revenues. Moreover, to avoid borrowing and accumulating debts. In general, Iraq suffers from the poor exploitation of the available financial resources as a consequence of its economy being unilaterally dependent on the oil sector for financing, making it vulnerable to external shocks and political and economic conditions that harm public spending. This study aims to clarify the impact of financial discipline in addressing dual shocks in the short and long terms for 2004-2020 using the ARDL model methodology. Furthermore, the study assumes that financial discipline does not have a positive role in facing the double shocks that the Iraqi economy was subjected to during the study period. This study's finding shows an inverse relationship between the indicators of financial discipline (deficit, public debt, and public expenditures) with the GDP, while the relationship was direct with the public revenue index. Finally, the study offers some significant recommendations to achieve economic stability, such as the need for economic policymakers to adopt financial discipline in the medium term, reduce the dependency on the oil sector, and lean towards investment.

Key words: financial discipline, double shocks, co-integration, ARDL model.

المقدمة:

تتحمل الحكومات مسؤولية متزايدة عن توفير السلع والخدمات العامة وإدارة الأموال العامة، وللوفاء بهذه المسؤولية بشكل فعال، لا بد من توفّر الانضباط المالي الذي يمكن توضيح مفهومه بأبسط صورة بأنه قدرة الحكومة على المحافظة على التوازن الأمثل ما بين النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك بغير تجنب الاقتراض المفرط وتراكم الديون. وتظهر أهمية الانضباط المالي في تجنب الآثار السلبية الداخلية والخارجية للعجز المرتفع ووضع قيود على النفقات العامة تساعد في تحديد فاعليتها وكفاءتها، إضافة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي مما يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية بنجاح، ان التعرض إلى الصدمات الاقتصادية يؤدي إلى استنزاف موارد البلد الاقتصادية، ولما كانت اقتصادات البلدان النامية تعاني من اختلال هيكلي كبير كانت الأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية سواء كان الخارجية منها ام الداخلية، ويزداد الوضع صعوبة عندما تتعرض إلى صدمة مزدوجة الامر الذي يشكل خطورة وتهديد كبير للوضع الاقتصادي للبلد، لقد تعرض الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة إلى صدمات مزدوجة تسببت في عجز مالي كبير وزيادة حادة في الدين العام، الامر الذي يتطلب ترشيد النفقات العامة وضبطها عبر اتباع سياسة مالية ذات مصداقية وقابلة للتطبيق. كما يهدف البحث إلى بيان مؤشرات الانضباط المالي في العراق وإمكانية المحافظة على نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الانضباط المالي في دولة ريعية مثل العراق تتعرض إلى الصدمات المزدوجة بسهولة بسبب وجود سلعة وحيدة في جانب الصادرات.

أهمية البحث:

إن سياسة الانضباط المالي أصبحت ضرورة بالنسبة إلى البلدان النامية وخصوصا العراق، ذلك ان السياسة المالية المنضبطة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق ضبط النفقات العامة وعدم هدر الموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية، إذ ان معدلات النفقات العامة يجب ان تكون مدروسة وملائمة لمعدل نمو الإيرادات العامة، مما يعني ان نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تكون معلومة ومدروسة مسبقا، مما يساعد على التخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية التي يكون الاقتصاد عرضة لها واستيعاب اثارها.

مشكلة البحث:

يعاني العراق من مشكلة سوء استغلال الموارد المالية المتوفرة له، ولاسيما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير مع ضعف الإيرادات الأخرى في تمويل الموازنة العامة للدولة، مما جعله عرضة إلى الصدمات الخارجية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية التي افرزت صدمات سلبية في السياسة المالية متمثلة بزيادة النفقات العامة، ويضاف إلى ذلك تزايد الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة في اوقات الوفرة المالية، كل ذلك أثر بشكل سلبي على وضع الحكومة المالي في أوقات العسرة المالية.

فرضية البحث:

استند البحث على فرضية مفادها (ان الانضباط المالي لم يكن له دوراً إيجابياً في مواجهة الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. توضيح مفهوم الانضباط المالي وبيان مؤشرات الانضباط المالي في العراق وإمكانية المحافظة على نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.
٢. توضيح مفهوم الصدمة المزدوجة وبيان الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.
٣. توضيح وتحليل أثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة عن طريق بناء نموذج قياسي يوضح علاقة المؤشرات الخاصة بالانضباط المالي مع الصدمات المزدوجة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على اسلوب التحليل الوصفي وكذلك أسلوب التحليل الكمي القياسي، للتعرف على الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث هي الاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية فهي المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة إحدى المرتكزات الأساسية لإعداد أي دراسة علمية، وهناك العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية التي درست دور الانضباط المالي مع متغيرات اقتصادية أخرى إلا أنها ما زالت محدودة على مستوى الاقتصاد العراقي، ونستعرض فيما يأتي توضيح لبعض الدراسات التي اطلع عليها الباحث واستفاد منها في إعداد هذه الدراسة مع مراعاة البعد الزمني، إذ تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث وكما يأتي:

١. دراسة عمرو هشام محمد واحمد حافظ حميد (٢٠١٨):

دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الانعكاسات السلبية لضعف الانضباط المالي على الاقتصاد العراقي بشكل عام، وللمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الموازنة العامة وميزان المدفوعات بشكل خاص. وتوضح العلاقة بين هدفين هما: الانضباط المالي للموازنة العامة ونظام سعر الصرف الأفضل الذي يخدم الاقتصاد العراقي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين عرض النقد والانضباط المالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦).

٢. دراسة احمد خلف العيساوي (٢٠٢١):

قياس وتحليل أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٦-٢٠١٩. وتهدف الدراسة إلى قياس الصدمات الهيكلية في أدوات السياسة المالية وتحليلها ودراسة اثرها على النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠١٩) لمعرفة أي من الأدوات تسهم وبشكل كبير في التقلبات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، ودراسة اثر هذه الصدمات على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير والطويل، أما أهم الاستنتاجات فهي ان السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة عن طريق الزيادة المستمرة في النفقات العامة لم تؤثر في تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، (٢٢٤)

والسبب يعود إلى محدودية قدرة الجهاز الإنتاجي رغم ضخامة الموارد المالية، وظهرت كذلك تزايد النفقات العامة بمعدلات مرتفعة مع تدني معدل النمو الاقتصادي بسبب زيادة النفقات العامة.

٣. دراسة زرمان محمد وغردي محمد (٢٠٢١):

السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات ٢٠١٤ و ٢٠٢٠

إن المتتبع لوضع الاقتصاد الجزائري يرى ان الجزائر تعاني من ازمة هيكلية نظرا لارتباط اقتصادها بأسعار النفط، و بالتالي فهي تتأثر بالأزمات التي يشهدها سوق النفط وتمتد اثارها إلى جميع القطاعات والمستويات وتواجه الجزائر منذ نهاية سنة ٢٠١٤ ازمة اقتصادية مقلقة جراء انخفاض أسعار النفط، و تهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في التصدي للصدمات النفطية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، واما اهم النتائج فهي ان الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية المتمثلة بخفض قيمة العملة ورفع الضرائب وخفض النفقات العامة ورفع أسعار الطاقة لمواجهة الانتكاسة التي عرفتتها أسعار النفط سواء في سنة ٢٠١٤ أو سنة ٢٠٢٠ هي تدابير ظرفية بمعنى انها تصلح للأجل القصير فقط وهي إجراءات لا تحظى بقبول شعبي وقد تكون سبباً في حدوث حالات من عدم الاستقرار الاقتصادي او الاجتماعي، لذا وجب التوجه نحو هيكلية الاقتصاد الوطني و تشجيع المشاريع الخالقة للثروة و تنويع الاقتصاد الوطني.

ومن الاستعراض المرجعي السابق ذكره نستنتج انه لا توجد دراسات أو بحوث سابقة، اخذت موضوع الدراسة بشكل مباشر وان هذه الدراسة مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث الحدود الزمانية والمكانية ومنهج البحث والأنموذج المستخدم في القياس والتحليل وطبيعة المتغيرات ونوعية البيانات المستخدمة والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد العراقي، وهذه الدراسة تميزت باعتمادها على نماذج قياسية حديثة واختبارات تستند إلى أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للتكامل المشترك لمعرفة اثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في العراق ، لكل ما تقدم يعد هذا البحث استكمالاً وإضافة نوعية للدراسات والبحوث السابقة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للانضباط المالي والصدمات المزدوجة:

أولاً: مفهوم الانضباط المالي:

قدم الاقتصادي (John Williamson) في عام ١٩٨٩، وصفاً سياسية للتنمية في البلدان النامية التي كانت عبارة عن قائمة من عشرة بنود تتضمن إصلاحات محددة للسياسة فيها، وقد حازت هذه الوصفة على اتفاق واسع في واشنطن وعرفت بـ(اجماع واشنطن)^(١)، إذ كانت هذه الوصفة تهدف إلى عمل إصلاحات في جميع بلدان أمريكا اللاتينية، إذ أشار هذا الاقتصادي في البند الأول من هذه البنود إلى ضرورة تحقيق سياسة مالية منضبطة مع تجنب حدوث نسبة عجز مالي كبير إلى الناتج المحلي الإجمالي (Williamson, 2004:1). من هنا ظهر مصطلح الانضباط المالي وتعددت التعاريف المعطاة له، فقد عرف (بدوي، ٢٠١١: ١٢) الانضباط المالي بأنه عدم

(١) اجماع واشنطن هو عبارة عن وصفة من عشرة بنود لإصلاح السياسة الاقتصادية في البلدان النامية وتتلخص تلك البنود بالآتي (الانضباط المالي وتقليل النفقات العامة وإصلاح النظام الضريبي وتحرير سعر الفائدة وتعويم العملة وتحرير التجارة وفتح المجال امام الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة القطاع العام والحد من تدخل الدولة وضمان حقوق الملكية). انظر دراسات في التنمية الاقتصادية، د. عبداللطيف مصيطفي ود. عبدالرحمن بن سائبة، ٢٠١٤، ص ١١٩.

تجاوز النفقات الكلية الكميات المقررة لها في الموازنة العامة، او عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، اذ يكون تقدير النفقات العامة على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة وليس على حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة.

وعرف (فرج وعبداللطيف، ٢٠١٨: ٣٥) الانضباط المالي بأنه مجموعة القواعد التي تسترشد بها الحكومة لتحديد النفقات العامة بما يتلاءم مع الإيرادات العامة، وتحديد نسبة العجز ونسبة الدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يُعرف الانضباط المالي انه قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة عملياتها المالية على المدى الطويل وبذلك فان هذا المصطلح يتضمن ما يأتي (Hou,2003:3)

١. منظور متعدد السنوات للموازنة العامة، يعني ان الانضباط المالي يمتد إلى عدة سنوات متتالية وليس لسنة واحدة فقط وهذا يساهم في تحقيق الاستدامة المالية.
 ٢. المحافظة على صحة العمليات المالية للحكومة خلال الدورات الاقتصادية بما يساعد على التخفيف من أثر الصدمات والأزمات التي يمكن ان تتعرض لها خلال الدورات الاقتصادية.
- ولما كانت السياسة المالية تعرف بانها مجموعة التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي مستخدمة الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة (نجا وآخرون، ٢٠١٩: ٢٣٠)، عليه يمكن صياغة تعريف للانضباط المالي حسب ما يرى الباحث بأنه مسار للسياسة المالية من خلاله يتم إدارة النفقات العامة بحيث لا تتجاوز الإيرادات العامة المقررة في الموازنة، إضافة إلى تحديد نسبة العجز والدين العام بحيث لا يتجاوز نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: قياس الانضباط المالي عن طريق المؤشرات:

ويمكن عرض مؤشرات الانضباط المالي كما يأتي:

١. طريقة النفقات العامة لقياس الانضباط المالي:

إن قياس الانضباط المالي باستخدام النفقات العامة يتم عن طريق السيطرة على النفقات العامة، كون السيطرة على النفقات العامة تعد الغرض الأساسي في كل موازنة، لذا يتم وضع عدد من القيود على النفقات العامة لغرض ترشيد النفقات الحكومية وتحديد أولويات الصرف، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض في نمو النفقات الحكومية سنوياً، فضلاً عن انخفاض نسبة العجز والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (فرج وعبداللطيف، ٢٠١٨: ٣٧).

٢. طريقة الإيرادات العامة لقياس الانضباط المالي:

ان العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تعكس نسبة كل منهما في الموازنة العامة للحكومة خلال سنة مالية محددة، وبالتالي فان ارتفاع معدل النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعبر عن وجود عجز في الموازنة العامة، وذلك يعني انه لا يمكن تحقيق الانضباط المالي، اما في حالة ارتفاع معدل الإيرادات العامة على النفقات العامة فهذا يعني تحقق فائض في الموازنة العامة وذلك يعني تحقق الانضباط المالي (الاعسر، ٢٠١٦: ٢٢٨).

٣. طريقة الدين العام لقياس الانضباط المالي:

الدين العام يعرف بأنه المبالغ التي تلتزم الدولة بها أو إحدى هيئاتها العامة إلى الغير بسبب اقتراضها هذه المبالغ، لتمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة مع التعهد بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة معينة حسب شروط انشاء هذا الدين (شلال، ٢٠٢٠: ٣). ويقسم الدين العام (٢٢٦)

إلى قسمين دين عام خارجي ودين عام داخلي، يقصد بالدين العام الداخلي اجمالي الديون المترتبة بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني، ويكون هذا الدين بالعملة الوطنية ويتكون من حوالات الخزينة والسندات الحكومية (كاظم وعلوان، ٢٠٢٠: ٣٣٧). أما الدين العام الخارجي فهو يشمل القروض التي مصدرها يكون من خارج الدولة، مثل ان تكون من دول أو منظمات أو مصارف أجنبية، وتكون بالعملة الأجنبية (العبيدي والراوي، ٢٠٢٠: ٣٥٧). ان ارتباط الدين العام بعجز الموازنة للدولة يمكن توضيحه عن طريق المعادلة الآتية: (عبيد، ٢٠١٧: ١٨٥)

$$\text{Deficit} = rB_{t-1} + G_t - T_t$$

إذ أن:

Deficit	العجز في الموازنة.
B_{t-1}	الدين الحكومي في السنة السابقة.
r	معدل الفائدة على الدين الحكومي.
G_t	النفقات الحكومية الحالية.
T_t	الإيرادات الحكومية الحالية متمثلة بالضريبة.

إن الدين العام وخدمته يمثلان إنفاق صريح ومؤثر في معادلة عجز الموازنة، ويتبين عن طريق المعادلة أعلاه ان الدين العام لن يتوقف عن النمو مادام هناك عجز في الموازنة، وان هذا العجز يستمر في النمو الا في حالة إذا زادت الإيرادات الضريبية عن النفقات العامة بمستوى اعلى من الفائدة المدفوعة على الدين القائم، وعموما يمكن القول انه كلما كان الدين الحكومي أكبر كلما كان تخفيض حجم النفقات العامة وزيادة الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من الضرائب لضبط وإيقاف نمو هذا الدين أكثر صعوبة (عبداللطيف، ٢٠١٣: ١٠).

٤. طريقة عجز الموازنة العامة لقياس الانضباط المالي:

ويمكن اعتبار نسبة العجز مؤشراً على عدم وجود حالة انضباط مالي، كما يرتبط العجز بالدين العام، إذ أن زيادة نسبة العجز تتطلب ان تكون هناك طرق متعددة لتمويل هذا العجز، إذ يتم اللجوء إلى الاقتراض او إلى زيادة الضرائب، مع ملاحظة انه يترتب على الاقتراض مدفوعات الفائدة على القرض والتي تضاف إلى النفقات العامة الامر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة العجز مما يؤدي إلى عدم تحقيق الانضباط المالي (فرج، ٢٠١٨: ٣٩).

ثالثاً: الإطار النظري والمفاهيمي للصدمة المزدوجة:

١. مفهوم الصدمة المزدوجة:

ويرى بعض الاقتصاديين ان الصدمة الاقتصادية حدث ناجم عن تغير مفاجئ حاد في أحد المتغيرات الاقتصادية، وهي سبب رئيسي في حدوث الازمات التي تعني وجود خلل يؤثر على النظام الاقتصادي بأكمله، ويشير آخرون بانها تغير غير متوقع في أحد المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى حدوث موجات ارتدادية في متغيرات اقتصادية أخرى تسبب حالة من عدم التوازن وتعرف أيضاً بانها جميع الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد القومي ويكون مصدرها اما خارجياً او داخلياً. (ضرار، ٢٠١٨: ٤٨٧)، في حين يرى اقتصاديون آخرون ان مفهوم الصدمات الاقتصادية يشير إلى التغير غير المتوقع في العرض الكلي والطلب الكلي في الأمد القصير وتحقيق مستوى توازن جديد في الناتج القومي، ومن شأن هذه الصدمات ان تولد ذبذبات في معدل النمو الاقتصادي، وأحياناً

تتطلب استجابة احدى السياسات الاقتصادية الكلية في سبيل امتصاص تأثير الصدمة الاقتصادية والتخفيف من حدتها ومحاولة الحفاظ على التوازن (صالح وآخرون، ٢٠٢١: ٨١). وتشير (بن يحيى، ٢٠١٤: ٢٣٨) ان الصدمة الاقتصادية بشكل شامل هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية ليس بالإمكان التحكم بها وآثارها تكون شديدة على مستوى الدخل القومي وبالنتيجة تسبب انهيار التوازن. ويتضح مما سبق ان الصدمة الاقتصادية هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات الاقتصادية يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية أخرى وقد تكون الصدمة داخلية أو خارجية، سلبية أو ايجابية.

اما الصدمة الاقتصادية المزدوجة فتعني تزامن صدمتين اقتصاديتين سلبيتين في آن واحد مثل تزامن صدمة سلبية على مستوى العرض الكلي مع صدمة سلبية على مستوى الطلب الكلي، على سبيل المثال تعرضت اغلب البلدان النفطية إلى صدمة مزدوجة في عام ٢٠٢٠ بسبب انتشار فيروس كورونا فكانت صدمة عرض سلبية بسبب انخفاض العمالة بشكل مباشر لإصابة العمال بالفيروس المستجد، فضلاً عن نقص المواد الخام وراس المال والمستلزمات الخاصة بالنقل. أما صدمة الطلب السلبية فتتمثل بانخفاض الطلب على النفط بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطل الحياة بشكل شبه كامل في أغلب بلدان العالم، وتعد الصدمة الاقتصادية هي السبب الرئيسي في حدوث الازمة الاقتصادية، إذ ان مفهوم الازمة الاقتصادية يعني وجود خلل يؤثر تأثيراً مباشراً على النظام بأكمله وهذا الخلل يأتي من حدث مفاجئ، ويُشار إلى الازمة إذا لم يتم السيطرة عليها في بدايتها بأنها كارثة، وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت بالفعل وأدت إلى ضرر في العناصر المادية والبشرية أو كليهما.

وبشكل عام فإن الصدمة هي بداية حدوث الازمة ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل آثارها إذا كان بالإمكان التنبؤ بها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تساعد في تخفيف من حدة هذه الصدمة وامتصاص آثارها. أحياناً لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعابها وامتصاص قوى هذه الصدمة في بدايتها وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة (سلمان، ٢٠١٠: ١٤٢). ويعد تقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما إضافة إلى وضوح الرؤية المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل عن طريق التحكم بالعديد من المتغيرات لتحقيق التوازن (بن يحيى، ٢٠١٤: ٢٣٣). ولما كانت الصدمات المزدوجة محور البحث تتضمن جانبين هما: صدمة الطلب الكلي وصدمة العرض الكلي سنتطرق إليهما بشكل مختصر وكما يأتي:

٢. صدمة الطلب الكلي:

من المهم التعرف على مفهوم الطلب الكلي الذي يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المستهلكة من قبل القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال مدة من الزمن عند أسعار محددة ويعبر عنه رياضياً كما يأتي:

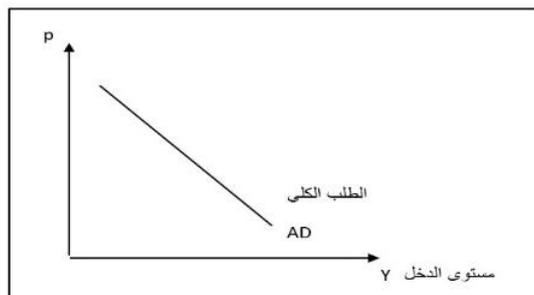
$$AD = C + I + G + (X - M)$$

إذ أن:

$$\begin{aligned} AD &= \text{الطلب الكلي} \\ C &= \text{الاستهلاك} \\ I &= \text{الاستثمار} \\ G &= \text{النفقات الحكومية} \\ (X - M) &= \text{صافي الصادرات} \end{aligned}$$

(٢٢٨)

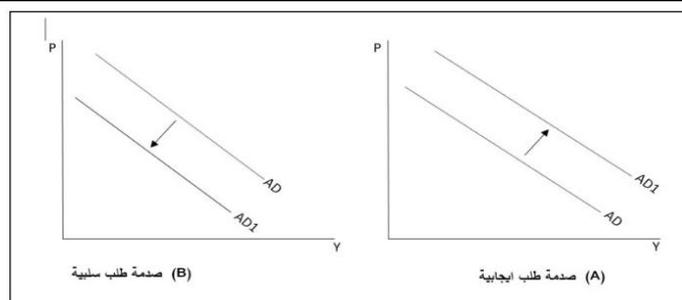
ويتأثر الطلب الكلي بعوامل خارجية تؤدي إلى تغيير وضعه ويرى الاقتصاديون أن هناك نوعين من المؤثرات، المؤثر الأول: يعرف بمتغيرات السياسة الاقتصادية، وهذا بدوره يقسم إلى متغيرات السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي ومتغيرات السياسة المالية والتي تنفذها الحكومة عن طريق وزارة المالية، أما المؤثر الثاني: فهي متغيرات خارجة عن إطار سيطرة السياسة الاقتصادية وغالبا ما تكون مفاجئة مثل تغيير أسعار السلع التي تكون أساسية في عمليات التجارة للبلد المعني مثل انخفاض أسعار النفط العالمية (الافندي، ٢٠١٢: ٢٦) والشكل (1) يوضح دالة الطلب الكلي.



الشكل (1) منحني الطلب الكلي

المصدر: السلطان، عبدالرحمن محمد، ٢٠١٨، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ١٦١.

أما صدمات الطلب الكلي: وهي حدث مفاجئ يقلل أو يزيد من الطلب على السلع والخدمات ويكون سببها تغيير في أحد العوامل المؤثرة على الطلب الكلي (كاظم، ٢٠١٦: ١٤)، فيما يشير بعض الاقتصاديين إلى صدمة الطلب الكلي بانها انتقال في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حسيلة القوى المؤثرة فيها والتي تكون باتجاه واحد او في اتجاهات مختلفة، ومن ثم فإن حدوث تغيير في أحد مكونات الطلب الكلي بالزيادة او النقصان يؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى الأعلى او الأسفل، فاذا حدث زيادة في أحد مكونات الطلب الكلي، فان منحني الطلب الكلي ينتقل إلى الأعلى (صدمة إيجابية) كما في الجزء (A) من الشكل (2)، ويحدث العكس في حالة انخفاض أحد مكونات الطلب الكلي فان المنحني ينتقل إلى الأسفل (صدمة سلبية)، وكما في الجزء (B) من الشكل (2) (العيثاوي، ٢٠٢٠: ١٤).

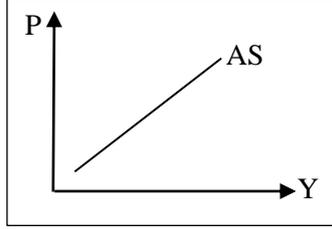


الشكل (2) تأثير صدمات الطلب الكلي الإيجابية والسلبية

Source: Frederic S. Mishkin, (2011), the Economics of money and financial markets, 14th ed., Canadian, P. 627.

٣. صدمة العرض الكلي:

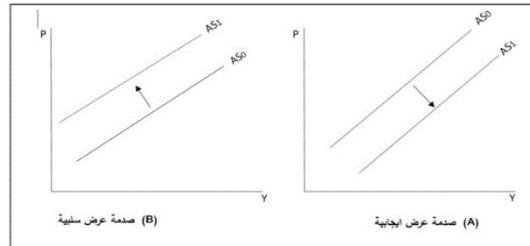
يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال مدة زمنية معينة. وجانب العرض الكلي يعكس العلاقة الطردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والشكل الاتي يوضح شكل دالة العرض الكلي.



الشكل (2) منحنى العرض الكلي

المصدر: السلطان، عبدالرحمن محمد، ٢٠١٨، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ١٧٢.

صدمة العرض الكلي: تُعرف بأنها الحدث الذي يزيد أو ينقص بشكل مفاجئ من المعروض من سلعة أو خدمة ما من السلع والخدمات بشكل عام وهذا التغيير المفاجئ يؤثر في سعر التوازن للسلعة أو الخدمة أو المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، وصدمة العرض الكلي قد تكون سلبية أو إيجابية فصدمة العرض الكلي السلبية يمكن ان تسبب التضخم الركودي نتيجة تزامن ارتفاع الأسعار ونقص الإنتاج في الوقت نفسه، اما الصدمة الإيجابية للعرض الكلي فإنها تجعل الإنتاج أكثر كفاءة ومن ثم زيادة الإنتاج (كاظم، ٢٠١٦: ١٤). كما يمكن تعريف صدمة العرض الكلي بانها الاحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي كان عليه او هي التغيير في أحد مكونات العرض الكلي مثلاً ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ثم ينخفض الإنتاج ثم ينخفض العرض الكلي، وفي منحنى العرض الكلي كما في منحنى الطلب الكلي فانه ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تؤثر فيه اما بشكل سلبي او بشكل إيجابي، فصدمة العرض الكلي الايجابية تعني انتقال منحنى العرض إلى الأسفل كما في الجزء (A) من الشكل (4)، اما صدمة العرض الكلي السلبية فأنها تنقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى كما في الجزء (B) من الشكل (4) نفسه (العيثاوي، ٢٠٢٠: ١٥).



الشكل (4) تأثير صدمات العرض الكلي الإيجابية والسلبية

Source: Frederic S. Mishkin, (2011), the Economics of money and financial markets, 14th ed., Canadian, P. 627.

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الانضباط المالي والصدمات المزدوجة في العراق:

أولاً: الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي:

وقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمتين مزدوجتين خلال مدة الدراسة نستعرضها بشيء من التفصيل وكما يأتي:

١. الصدمة المزدوجة الأولى:

في منتصف عام ٢٠١٤ تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة كانت الصدمة الأولى أمنية تمثلت في تدهور الأوضاع الأمنية في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين، وتزامنت هذه الصدمة الأمنية مع صدمة اقتصادية تمثلت في انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويذكر (عبدالغني ودحمان، ٢٠١٧: ١٠٩) ان أسباب هذا الانخفاض في أسعار النفط تتمثل في: ظهور انتاج النفط الصخري الذي أصبح متاح بسبب استخدام تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، فضلاً عن الحفر الأفقي الذي أضاف ما مقداره (4.2) مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث زيادة كبيرة في المعروض العالمي. ب. التغييرات في اهداف منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) حيث ركزت على المحافظة على الحصص السوقية بدلاً من استهداف الأسعار.

ت. عودة إيران إلى السوق النفطية تبعاً للاتفاق النووي أي بعد رفع العقوبات الاقتصادية. ث. تراجع الطلب العالمي وخاصة من قبل الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والسبب في ذلك يعود إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ج. الهبوط المستمر في استهلاك النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل استعانتها ببدائل أخرى من أهمها الغاز الصخري.

ح. استعادة الدولار قيمته السابقة والتي فقدتها بسبب تبعات الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وبيضيف (لحمش ومداني، ٢٠٢٠: ٥٦) إلى الأسباب السابقة زيادة الحصة الروسية من الإنتاج حيث سجل الإنتاج الروسي ارتفاعاً إضافياً إلى زيادة انتاج العراق وليبيا مما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي الموجه إلى التصدير، ان هذه العوامل مجتمعة أدت إلى حدوث تراجع سريع لأسعار النفط العالمية من نحو (100) دولار / البرميل إلى ما يقارب (50) دولار في نهاية سنة ٢٠١٤، من ثم إلى (27-40) دولار في مطلع عام ٢٠١٥ (حسين، ٢٠٢١: ٤).

أما فيما يخص الصدمة الأمنية فقد أدت إلى زيادة النفقات التشغيلية وخاصة النفقات العسكرية لاسيما بعد زيادة صنوف القوات الأمنية في البلد، كل ذلك زاد من الضغط على النفقات العامة وحاولت الحكومة ضغط وتقليص تلك النفقات ولجأت إلى استقطاع نسبة (3.8%) من مجموع رواتب الموظفين في القطاع العام، وكذلك الاستقطاع من رواتب المتقاعدين، في محاولة لتوفير النفقات التي تحتاجها القوات الامنية، إذ تم تخصيص (60%) من نسبة الاستقطاع إلى القوات الامنية، وأما (40%) المتبقية فهي لدعم النازحين وإعادة الاستقرار إلى المناطق التي تم تحريرها، إذ بلغ العدد الكلي لهم أكثر من مليوني شخص نازح، حسب ما أصدرته وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، وقُدرت التكاليف المالية المخصصة من قبل الحكومة لتوفير احتياجات النازحين من ساحات الحرب الخاصة بالتحرير ما يقارب (2) تريليون دينار عراقي وبلغت عدد الوحدات المخصصة لإيوائهم ما يقارب (57000) كل ذلك زاد من الضغوط على النفقات العامة (عبدالمنعم، ٢٠١٨: ٨٢-٨٤).

٢. الصدمة المزدوجة الثانية:

إن الاقتصاد العراقي ما لبث ان بدأ بالتعافي التدريجي و النسبي من الصدمة المزدوجة خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ وعادت الأسعار النفطية إلى الارتفاع التدريجي لتستقر فوق حاجز ال ٦٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٩ و بداية عام ٢٠٢٠ حتى اصطدم الاقتصاد العراقي بصدمة اعنف واشد قوة حيث مع بداية عام ٢٠٢٠ تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة أخرى صحية اقتصادية وإذا اضفنا لها الأوضاع السياسية أصبحت ثلاثية الابعاد حيث تمثلت الأوضاع السياسية باستقالة الحكومة دون إقرار الموازنة العامة للبلاد بسبب الاحتجاجات الشعبية وأخر عام ٢٠١٩ (الكرعاوي والنصراوي، ٢٠٢٠: ٢٩٩) فيما يخص الصدمة الصحية فان منظمة الصحة العالمية أعلنت ان فيروس كورونا يشكل جائحة بسبب زيادة حالات الإصابة في جميع انحاء العالم وعدم القدرة على السيطرة على المرض إضافة إلى ان المرض أصبحت له تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية على نطاق عالمي (صبار، ٢٠٢١: ١١٩) إذ ان تفشي الفيروس أصاب مفاصل الاقتصاد الحقيقي والنقدي بالشلل في دول العالم جميعها، فقد أدى إلى عرقلة الإنتاج والامدادات والنقل الجوي وأضعف الطلب العالمي على النفط وعزل دولاً بالكامل ووضعها تحت الحجر الصحي ودول أخرى تركت تحت حظر التجوال كما أصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة والقطاع النفطي بخسائر فادحة. (حسن، ٢٠٢١: ١٧٣) ، اما في العراق فقد ظهرت اول حالات الإصابة في ٢٠٢٠/٢/٢٤ ثم توالى الإصابات حتى وصلت في يوم ٢٠٢٠/٣/٣٠ إلى أكثر من (630)، فما كان من الحكومة إلا ان قامت بمجموعة من الإجراءات منها فرض الحجر الصحي وحظر التجوال واغلاق الحدود البرية مع الدول الموبوءة الامر الذي أدى إلى توقف شبه تام للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتعطلت الحياة، وترتب على ذلك خسارة الاقتصاد العراقي ملايين الدولارات، فضلاً عن ذلك فان اعلان تفشي فيروس كورونا دفع بعض الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي إلى توقيف الإنتاج وسحب رعاياها مثل شركة بتروناس الماليزية العاملة في حقل الغراف النفطي مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بمقدار (200) ألف برميل يومياً (المشهداني، ٢٠٢١: ٥).

أما الصدمة الاقتصادية فتتمثل بانهيار أسعار النفط العالمية ان فايروس كورونا جلب إلى البشرية معاناة واضطراب كبير في مختلف انحاء العالم، حيث انخفض سعر النفط بشكل كبير مع ضعف الطلب العالمي أكثر، وقد أدى إلى التأثير السلبي على الأسواق المالية وقطاع السفر والسياحة وإلى تراجع الأسهم لعمالقة النفط مثل شيفون واكسون. في حين يواصل المنتجون الأصغر حجماً الذين يعملون في منصات الحفر خفض الوظائف (ساحلي، ٢٠٢٠: ٣٣). ان انهيار أسعار النفط يعود إلى عدة أسباب هي: (زرمان وغردي، ٢٠٢١: ٢٣٠)

أ. تراجع الطلب الصيني على النفط الخام بسبب انتشار فيروس كورونا حيث ان الاستهلاك الصيني يقدر بحوالي (10) مليون برميل يومياً باعتبار ان الصين ثاني اقتصاد في العالم من بعد الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى كونها مركز الوباء ودخولها في حالة ركود يعني انخفاض طلبها على الوقود بكل انواعه.

ب. انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية بنسبة (10%) بفعل الركود الاقتصادي الذي شهدته كل دول العالم وخصوصاً بعد اعلان منظمة الصحة العالمية في مارس ٢٠٢٠ ان قارة أوروبا أصبحت بؤرة لوباء فيروس كورونا، مما أدى إلى توقف المصانع عن النشاط وتوقف السيارات عن الحركة وهما من يستهلك كميات معتبرة من النفط.

ويضيف (المشهداني، ٢٠٢٠: ٥) إن الصراع الروسي السعودي هو السبب الأهم في انهيار أسعار النفط، ومرجع هذا الصراع يعود إلى فشل الاتفاق لتخفيض الإنتاج بين دول منظمة أوبك والدول من خارج المنظمة وأهمها روسيا، حيث رفضت روسيا مقترح منظمة أوبك بزيادة خفض الإنتاج وتصريح وزير النفط الروسي بان روسيا ستعمل على زيادة الإنتاج اعتباراً من ١ نيسان ومع عدم الالتزام بالاتفاقات السابقة من أجل المحافظة على حصتهم السوقية وكسب مشتريين جدد، إذ بمجرد فشل التوصل إلى اتفاق انخفضت أسعار النفط، أضف إلى ذلك القرار الصادر من السعودية وهي أكبر منتج للنفط في العالم إعلانها زيادة الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يوميا واعتباراً من الأول من نيسان ٢٠٢٠ إضافة إلى تقديم خصومات سعرية إلى مشتري النفط السعودي اعتباراً من ٩ آذار / مارس تتراوح بين (5-8) دولار عن كل برميل للمحافظة على حصتهم السوقية وكسب مشتريين جدد، وقرار السعودية هذا هو إشارة واضحة إلى حرب الأسعار بين السعودية وروسيا، وإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستورد للنفط الخام إلى الاكتفاء الذاتي، حيث تضاعف الإنتاج الأمريكي خلال السنوات الماضية وأصبح (17.94) مليون برميل يوميا أما إنتاج السعودية فكان (12.42) مليون برميل يوميا، وأصبح النفط السعودي والجزائري والنيجيري يتنافس في الأسواق الآسيوية مما اضطر الدول المنتجة إلى خفض الأسعار، فضلاً عن اتجاه بعض الدول إلى الاستغناء عن النفط واستبداله بالطاقة الصديقة إلى البيئة (ساحلي، ٢٠٢٠: ٣٤).

٣. العلاقة بين الانضباط المالي والصدمات المزدوجة:

تؤثر الصدمات الاقتصادية في العراق على الناتج المحلي الإجمالي، ولما كانت الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تقلب أسعار النفط العالمية ستعكس آثاره على القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق، لذلك تسعى الدراسة إلى معرفة أثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة ومحاولة استيعابها وامتصاص آثارها من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

والجدول (1) يوضح مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة وكما يأتي:

الجدول (1) مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (مليار دينار)

السنة	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %60	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %35	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %35	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2004	1.63	339	60	62	53,235,359
2005	19.21	163	36	55	73,533,599
2006	10.72	121	41	51	95,587,955
2007	13.97	88	35	49	111,455,813
2008	13.28	51	38	51	157,026,062
2009	2.02	64	40	42	130,643,200
2010	3.19	47	40	43	162,064,566
2011	13.97	36	32	46	217,327,107
2012	11.44	29	36	47	254,225,491
2013	2.52	27	39	42	273,587,529

السنة	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %60	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %35	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %35	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2014	8.20	29	31	40	266,332,655
2015	(-2.02)	52	36	34	194,680,972
2016	(-6.43)	60	34	28	196,924,142
2017	0.83	57	34	35	221,665,710
2018	9.56	53	30	40	268,918,874
2019	(-1.51)	57	40	39	276,157,868
2020	(-5.86)	58	35	29	219,768,798

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، الموقع الرسمي، ٢٠٢٢. تم استخراج القيم من قبل الباحثان.

يتضح من الجدول (1) مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، إذ يوضح الجدول النسب المسموح بها لكل مؤشر من مؤشرات الانضباط المالي ونسبة هذه المؤشرات خلال مدة الدراسة، خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١١ يتضح ان مؤشر نسبة الفائض او العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي كان ضمن النسب المحددة ومؤشر الدين العام خلال المدة نفسها تجاوز النسب المسموح بها في بداية مدة الدراسة، إذ كانت النسب (339%، 163%)، 121%، 88%، 51%، 64%، 47%، 36%) على التوالي، أما مؤشر النفقات العامة فقد تجاوز النسب المسموح بها في جميع السنوات ما عدا عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، إذ كانت النسب (35%، 32%) ومؤشر الإيرادات العامة تجاوز النسب المسموح بها خلال المدة كلها مما يعني تحقق فائض في الإيرادات العامة، وكذا الحال مع الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في زيادة مستمرة ماعدا عام ٢٠٠٩، إذ انخفض بسبب الازمة المالية العالمية التي اثرت على أسعار النفط العالمية، اما خلال المدة ٢٠١٢-٢٠٢٠ فان مؤشر العجز كان ضمن النسب المحددة ماعدا عام ٢٠١٦ بسبب تداعيات الصدمة المزدوجة الأولى التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤ وكذلك تجاوز مؤشر العجز النسبة المحددة في عام ٢٠٢٠ بسبب الصدمة المزدوجة الثانية التي تعرض لها البلد، أما مؤشر الدين العام فقد كان ضمن النسب المحددة ومؤشر النفقات العامة كان ضمن النسب المحددة خلال المدة ما عدا عام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٩، إذ كانت النسب (39%، 36%، 40%) على التوالي وبخصوص مؤشر الإيرادات العامة فقد كان ضمن النسب المحددة ما عدا عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، إذ كانت النسب (34%، 28%)، على التوالي بسبب آثار الصدمة المزدوجة الأولى و عام ٢٠٢٠، إذ كانت النسبة (29%) بسبب الصدمة المزدوجة الثانية.

وبخصوص الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ من الجدول انه كان في ازدياد مستمر حتى عام ٢٠١٤ ثم انخفض في عام ٢٠١٥ بسبب آثار الصدمة المزدوجة الأولى ثم عاود الزيادة في عام ٢٠١٦ واستمر في الزيادة حتى عام الصدمة المزدوجة الثانية ٢٠٢٠، وهذا يوضح ان الانضباط المالي ذا تأثير في الناتج المحلي الإجمالي، فلم ينخفض الناتج المحلي الإجمالي إلا بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وبسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض في أسعار النفط العالمية والاحداث الأمنية التي تعرض لها البلد يضاف إلى ذلك ما حدث في عام ٢٠٢٠ من انتشار وباء كورونا في أغلب بلدان العالم، مما سبق يتضح ان هناك علاقة عكسية ما بين الانضباط المالي والصدمات المزدوجة، فكلما كانت نسب مؤشرات الانضباط المالي ضمن النسب المسموح بها كان

بالإمكان السيطرة على الصدمات الاقتصادية واستيعابها وخصوصا الصدمات الخارجية المتمثلة بالصدمة النفطية السلبية. فاذا استطاعت الحكومة العراقية السيطرة على موضوع النفقات العامة والعمل على تنويع مصادر الإيرادات بدل من الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل مبالغ فيه وتفعيل دور الإيرادات الضريبية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي إلى الامام والاستفادة من سنوات الوفرة المالية في تطوير البنى التحتية وزيادة المشاريع الاستثمارية وتفعيل دور القطاع الخاص استطاعت ان تتجاوز الصدمات الاقتصادية، إذ يتبين مما سبق انه كلما زادت الإيرادات العامة زادت الحكومة النفقات العامة ولم تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة سوى في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ أثر تداعيات صدمة ٢٠١٤ وكذلك عام ٢٠٢٠ بسبب الصدمة المزدوجة الثانية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وذلك بسبب سوء استخدام الفوائض المالية فعلى الرغم من تحقيق وفرة مالية خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٤، إلا أنها لم تساهم في التخفيف من الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٤.

المحور الثالث: نتائج قياس أثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في

الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠):

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

يعكس هذا التوصيف المشتق من الوصف العام للنموذج القياسي المستخدم الذي يوضح العلاقات بين المتغيرات المستخدمة بشكل احصائي، إذ أن المتغير التابع هو الصدمات المزدوجة والتي يمثلها الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية اما المتغير المستقل فهو يشمل مؤشرات الانضباط المالي وكما يأتي:

- العجز أو الفائض ويقاس بشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ الرمز X_1 .
 - الدين العام ويقاس بشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ الرمز X_2 .
 - النفقات العامة وتقاس بشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتأخذ الرمز X_3 .
 - الإيرادات العامة وتقاس بشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتأخذ الرمز X_4 .
- وبناء على الإطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + u_t$$

إذ يرمز Y_i إلى الناتج المحلي الاجمالي، أما (X_1, X_2, X_3, X_4) فهي ترمز إلى مؤشرات الانضباط المالي.

ثانياً: نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

تستعمل العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة جذر الوحدة وتحديد سكون السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية كما تحدد رتبة تكاملها، واهم هذه الاختبارات هو اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان المعايير المستخدمة ضمن هذا الاختبار تستند إلى فرضيتين أساسيتين عن طريقتيها يتم تحديد وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية او عدم وجوده، والذي يشير إلى ان السلسلة الزمنية لا تعاني مشكلة الانحدار الزائف وبالتالي السلسلة الزمنية تكون ساكنة الامر الذي يؤدي إلى ان تكون النتائج التي يتم الحصول عليها دقيقة.

إذا كانت القيمة الاحتمالية ($P > 0.05$) تقبل فرضية العدم ($H_0: B = 0$) والتي تؤكد وجود جذر وحدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية، أما في حال كانت القيمة الاحتمالية ($P < 0.05$)

تقبل الفرضية البديلة ($H_0: B > 0$) التي تعني عدم وجود جذر وحدة وان بيانات السلسلة الزمنية ساكنة. وتتم هذه الاختبارات وفق ثلاث نماذج تشمل (بوجود حد ثابت، بوجود حد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت وبدون اتجاه عام) وتم التحقق من نتائج اختبارات جذر الوحدة وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (2) القيم الاحتمالية لنتائج اختبار جذر الوحدة بحسب اختبار (ADF)

Variables	At level			At first difference		
	Intercept	Trend & Intercept	none	Intercept	Trend & Intercept	none
GDP (Y)	0.3539	0.8249	0.8017	0.0000	0.0000	0.0000
FA(X1)	0.2329	0.0673	0.0673	0.0000	0.0000	0.0000
DEBT(X2)	0.0016	0.0761	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
EXP(X3)	0.0889	0.2464	0.4114	0.0000	0.0000	0.0000
REV(X4)	0.4502	0.2356	0.0563	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

يبين الجدول (2) ان القيمة الاحتمالية ($P - value$) المحسوبة عن طريق برنامج التحليل القياسي (EViews 12) كانت أكبر من (0.05)، وهذا يبين ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محور البحث غير ساكنة وتعاني من مشكلة جذر الوحدة عند مستواها الأصلي (at level) ما عدا اجمالي الدين العام، ويعني ذلك قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم سكون السلاسل الزمنية لأغلب المتغيرات بسبب وجود مشكلة جذر الوحدة، ولغرض معالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ الفروق الأولى (first difference) لبيانات السلاسل الزمنية، حيث أصبحت القيم الاحتمالية اقل من (0.05)، وبهذا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى وجود مشكلة جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية وان السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (I_1)، في الحالات الثلاث جميعها أي بوجود حد ثابت او حد ثابت واتجاه عام للمتغيرات او بدون حد ثابت واتجاه عام.

ثالثاً: التقدير الأولي لاختبار التكامل المشترك على وفق منهجية ARDL:

بعد إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محور البحث عن طريق اختبار جذر الوحدة (ADF)، يظهر لنا ان المتغيرات استقرت جميعها بعد اخذ الفرق الأول، وبما ان منهجية نموذج (ARDL) تعتمد على البيانات الساكنة عند الفرق الأول او مزيج بين الفرق الأول والمستوى شرط ان لا تكون هناك متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (I_2) وبذلك تم اجراء اختبار (ARDL) وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول (3) نتائج تقدير أنموذج (ARDL)

Dependent Variable: DLOG(Y)				
Method: ARDL				
Date: 06/07/22 Time: 18:14				
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q4				
Included observations: 66 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2500				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLOG(Y(-1))	-0.051135	0.068934	-0.741805	0.4613
X1	-0.101214	0.030687	-3.298220	0.0017
X1(-1)	0.120298	0.030305	3.969530	0.0002
X2	-0.004757	0.000487	-9.759786	0.0000
X2(-1)	0.004604	0.000466	9.878634	0.0000
X3	-0.092633	0.030050	-3.082627	0.0032
X3(-1)	0.111664	0.029737	3.755059	0.0004
X4	0.121731	0.030629	3.974360	0.0002
X4(-1)	-0.140323	0.030389	-4.617583	0.0000
C	0.010279	0.073254	0.140324	0.8889
R-squared	0.775533	Mean dependent var	0.021483	
Adjusted R-squared	0.739458	S.D. dependent var	0.102538	
S.E. of regression	0.052339	Akaike info criterion	-2.923436	
Sum squared resid.	0.153403	Schwarz criterion	-2.591670	
Log likelihood	106.4734	Hannan-Quinn criter.	-2.792340	
F-statistic	21.49781	Durbin-Watson stat	2.227251	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

يبين الجدول (3) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) وتوضح النتائج ان النموذج يعد مقبول ، حيث ان معامل التحديد المصحح بلغ (0.73) ، مما يعني ان القوة التفسيرية للنموذج محل البحث عالية، أي ان المتغيرات المستقلة (مؤشرات الانضباط المالي) تفسر ما نسبته (73%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والذي يمثل الناتج المحلي الاجمالي، والباقي (27%) يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، كما تشير قيمة (F) والبالغة (21.49781) وبقيمتها احتمالية تبلغ (0.000) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير المعلمات، اما القيمة الإحصائية لدرين واتسون والبالغة (2.22)، فهي لا تعني ان النموذج يخلو من مشكلة وجود ارتباط ذاتي وانما هناك اختبارات أخرى تستخدم لتحديد ذلك سيتم التطرق اليها لاحقاً.

كما ان رتبة النموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (1،1،1،1،1) وفق معايير فترة الابطاء المثلى (HQ, AIC, SC) وتم اختيار فترة الابطاء حسب معيار (AIC) التي تمثل اقل قيمة لهذا المعيار، وكذلك توضح النتائج ان المتغيرات المستقلة معنوية عند مستوى (5%).

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود Bounds Test:

ليتم اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازن طويل الأمد بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الانضباط المالي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، يتم احتساب احصاءة (F) عن طريق اختبار الحدود ثم مقارنة قيمتها مع قيم الحدود العليا والحدود الدنيا (critical value bounds) التي قام بوضعها الاقتصادي بيسران والتي تتوزع ضمن مستويات معنوية مختلفة وكما موضح في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر ARDL وفق اختبار الحدود

Test statistic	Value	K
F-Statistic	44.86455	1
Critical Value Bounds		
Significance	I_0 bounds	I_1 bounds
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

إذ يظهر من الجدول (4) قيمة احصاءة (F) والبالغة (44.86455) وهي أكبر من الحدود الدنيا والعليا كافة وعند المستويات المعنوية المختلفة جميعها (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الأمد ما بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشرات الانضباط المالي) وان هذه النتيجة تقودنا إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ في الاجل القصير والطويل.

خامساً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:

بعد التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات محور البحث وذلك عن طريق قيمة احصاءة (F) بمعنى وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات النموذج، ننتقل إلى تقدير المعلمات في الاجل القصير والاجل الطويل لنموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم نتأكد من جودة أداء هذه النموذج، وكما يأتي:

١. تحليل العلاقة في الاجل القصير:

تشير النتائج كما في الجدول (5) ان مؤشر (العجز او الفائض) كان له أثر سلبي حيث ان ارتفاع قيمته يؤدي إلى الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وان هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى (5%) حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.0000).

أ. ونلاحظ الأثر السلبي للمؤشر (الدين العام) حيث ان ارتفاع قيمته يؤدي إلى الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وان هذا الأثر معنوي عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.0000).

ب. ونلاحظ الأثر السلبي للمؤشر (النفقات العامة) حيث ان ارتفاع قيمته يؤدي إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وان هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى معنوية (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.0000).

ت. ونلاحظ الأثر الايجابي للمؤشر (الإيرادات العامة) حيث ان ارتفاع قيمته يؤدي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وان هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.0000).

كما تشير النتائج إلى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ والبالغة (-1.05) كانت سالبة كما كانت القيمة الاحتمالية لها اقل من 1% مما يعني انها ذات دلالة إحصائية وبذلك فان (1.05) من الأخطاء التي تحصل في الاجل القصير يتم تصحيحها بشكل تلقائي في مدة سنة من اجل الوصول إلى حالة التوازن في الاجل الطويل، أي ان الناتج المحلي الاجمالي يحتاج إلى اقل من سنة ليصل إلى القيمة التوازني له في الاجل الطويل أي ان انحراف السنوات السابقة يتم تصحيحها بنسبة (105%).

الجدول (5) نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: DLOG(Y,2)				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 66				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.
D(X1)	-0.101214	0.027275	-3.710926	0.0005
D(X2)	-0.004757	0.000413	-11.52102	0.0000
D(X3)	-0.092633	0.026726	-3.466054	0.0010
D(X4)	0.121731	0.027234	4.469850	0.0000
CointEq (-1)	-1.051135	0.061385	-17.12372	0.0000
R-squared	0.892555	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.885510	S.D. dependent var		0.148207
S.E. of regression	0.050148	Akaike info criterion		-3.074951
Sum squared resid.	0.153403	Schwarz criterion		-2.909069
Log likelihood	106.4734	Hannan-Quinn criter.		-3.009403
Durbin-Watson stat	2.227251			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

تحليل العلاقة في الاجل الطويل:

نتائج الجدول (6) تُشير إلى العلاقة بين المعلمات في الاجل الطويل حيث يظهر اثراً بين مؤشرات الانضباط المالي وبين الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، إذ كانت القيمة الاحتمالية لجميع المؤشرات الخاصة بالانضباط المالي (العجز او الفائض، الدين العام، النفقات العامة والإيرادات العامة) أكبر من (5%)، وكانت النتائج كما يأتي:

١. هناك علاقة موجبة بين (العجز او الفائض والناتج المحلي الإجمالي).
٢. هناك علاقة سالبة بين (الدين العام والناتج المحلي الإجمالي).
٣. هناك علاقة موجبة بين (النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي).
٤. هناك علاقة سالبة بين (الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي).

ويتضح من النتائج انه في الاجل القصير كانت علاقة الدين العام مع الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، إذ كلما زاد الدين العام أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، اما في المدى الطويل، نلاحظ ان العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي أصبحت طردية أي انه كلما زاد الدين العام أدى ذلك إلى زيادة الانتاج المحلي الإجمالي، ذلك ان الدين العام في الاجل الطويل يتم توجيهه نحو المشاريع الاستثمارية ذات الإيرادات الكبيرة، وبالتالي تؤدي إلى زيادة في اجمالي الناتج المحلي.

الجدول (6) شكل العلاقة في الاجل الطويل وفق نموذج ARDL

Long run form				
Variable	coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.
X1	0.018155	0.018789	0.966285	0.3381
X2	-0.000146	0.000176	-0.825410	0.4126
X3	0.018105	0.018803	0.962900	0.3397
X4	-0.017688	0.019251	-0.918815	0.3621
C	0.009779	0.069719	0.140265	0.8890
EC = DLOG(Y) - (0.0182*X1 - 0.0001*X2 + 0.0181*X3 - 0.0177*X4 + 0.0098)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

سادساً: اختبارات جودة أنموذج ARDL:

وتظهر نتائج اختبارات التشخيص للبقاقي في الجدول (7)، إذ يظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي الذي يعتمد على مقدار القيمة الاحتمالية لاحصاء (JB)، إذ يتم اعتماد فرضية العدم التي تشير إلى ان بقاقي الانموذج تتوزع بشكل طبيعي اذا كانت (P – value > 0.05)، أو ان نقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى ان بقاقي الانموذج لا تتوزع بشكل طبيعي اذا كانت قيمة الاحتمالية اقل من (0.05)، ومن الجدول يتضح ان البقاقي لا تتوزع بشكل طبيعي، لان القيمة الاحتمالية لاختبار (JB) تساوي (0.000) وهي بذلك اقل من (0.05) وذلك بسبب وجود قيم متحيزة خاصة فيما يخص الدين العام.

اما اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البقاقي فانه يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي (x^2) حيث ان فرضية العدم تشير إلى ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبقاقي، إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، اما الفرضية البديلة فهي تشير إلى ان النموذج يعاني من المشكلة اذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من (0.05) ومن الجدول يتضح ان القيمة الاحتمالية لمربع كاي بلغت (0.1382) وهي أكبر من (0.05)، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البقاقي ونرفض الفرضية البديلة، اما اختبار عدم ثبات التباين فأننا نستخدم اختبار (Breusch-pagan-Godfrey) والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي (x^2) أيضاً، والتي بلغت (0.5893) وبذلك يتم قبول فرضية العدم التي تشير ان النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير ان أخطاء الانموذج غير ثابتة التباين وذلك لان القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

الجدول (7) اختبارات التشخيص لبواقي الانموذج

Histogram -Normality tests			
Jarque -Bera	117.3486	Prob.	0.0000
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.722563	Prob. F (2,54)	0.1883
Obs*R-squared	3.958182	Prob. Chi-Square (2)	0.1382
Heteroskedasticity Test: Breusch-pagan-Godfrey			
F-statistic	0.793012	Prob. F (9,56)	0.6239
Obs*R-squared	7.460733	Prob. Chi-Square (9)	0.5893
Scaled explained SS	18.38093	Prob. Chi-Square (9)	0.0310

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج التحليل القياسي (EViews 12).

الاستنتاجات:

١. إن الانضباط المالي لم يكن له دوراً إيجابياً في مواجهة الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة، فعلى الرغم من وجود فوائض في الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٤ إلا أنها لم تساعد في معالجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في منتصف عام ٢٠١٤ واستمرت حتى نهاية ٢٠١٦ أو تخفف من أثارها.
٢. إن الانضباط المالي يعتمد على عدة مؤشرات التي تمثل نسب محددة من الناتج المحلي الإجمالي، ومنها، ان لا تزيد نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (3%) في الموازنة العامة.
٣. الصدمات المزدوجة التي طالت الاقتصاد العراقي احدهما صدمة خارجية سلبية تتمثل في انخفاض أسعار النفط العالمية والأخرى داخلية تتمثل في زيادة النفقات العامة بسبب الظروف الأمنية والصحية التي مرت بها البلاد والتي انعكس تأثيرها بوضوح على الناتج المحلي الإجمالي.
٤. هناك ارتفاع تدريجي في حالة عدم الانضباط المالي فيما يخص عجز الموازنة العامة، حيث ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٦ على الرغم من وجود فوائض في الموازنة العامة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٤.
٥. أظهرت نتائج الاجل القصير وجود علاقة عكسية بين مؤشرات (العجز والدين العام والنفقات العامة) مع الناتج المحلي الإجمالي، اما مؤشر الإيرادات العامة فكانت العلاقة طردية.

التوصيات:

١. ضرورة تبني صانعو السياسات الاقتصادية الانضباط المالي في الاجل المتوسط لان الاجل المتوسط هو الأكثر مناسبة لاستهداف القيود المالية لأسباب عدة منها:
أ. ان تقييد النفقات العامة يتطلب إجراءات قد تمتد إلى عدة سنوات.
- ب. ان الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها السياسة المالية لا يمكن مواجهتها الا في الاجل المتوسط لأنها تحتاج إلى تباطؤ زمني كونها تحتاج إلى موافقات عدة من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.
٢. العمل على تحقيق مزيد من الانضباط المالي في السياسة المالية من اجل تحسين أداء الاقتصاد العراقي إضافة إلى التركيز على مكونات النفقات العامة إلى جانب مبلغ النفقات حيث مازال

العراق يعتمد على موازنة البنود الرقابية، اذ لا بد من التوجه نحو اعتماد اليات وطرق حديثة في إعداد الموازنة العامة للدولة.
٣. ضرورة فتح المجال امام القطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي في ظل رعاية القطاع العام، والذي يساعد في المحافظة على نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود المسموح بها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الاعسر، خديجة، ٢٠١٦، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.
٢. الإفندي، محمد احمد، ٢٠١٢، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٢، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء اليمن.
٣. بدوي، احمد أبو بكر علي، ٢٠١١، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
٤. بن يحيى، نسيم، ٢٠١٤، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المدينة، كلية العلوم الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٢.
٥. حدادي، عبد الغني وبن عبد الفتاح، دحمان، ٢٠٢٠، اثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة ٢٠١٧-٢٠١٤ على الاقتصاد الجزائري واليات مواجهتها، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر المجلد (٥)، العدد (١).
٦. حسن، زينب عبد الكاظم، ٢٠٢١، الوسائل القانونية لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا " العراق نموذجاً"، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد (٤٠).
٧. حسين، ريام علي، ٢٠٢١، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق بعد عام ٢٠١٤، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
٨. زرمان، محمد وغردي، محمد، ٢٠٢١، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد (١٥)، العدد (٠١).
٩. ساحلي، مبروك، ٢٠٢٠، انهيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر. المجلد (١٣)، العدد (٢).
١٠. السلطان، عبدالرحمن محمد، ٢٠١٨، النظرية الاقتصادية الكلية، ط١ محدثة، الرياض، السعودية.
١١. سلمان، محمد صالح، ٢٠١٠، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥: دراسة قياسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٨.
١٢. شلال، عمار عبدالهادي، ٢٠٢٠، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية - العراق حالة دراسية - للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٧، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٢٨).
١٣. صالح، اسراء سعيد وشوكت، عفيفة بجاي وجوده، نضال شاكر، ٢٠٢١، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية العدد ١٢٨.
١٤. صبار، معتز علي، ٢٠٢١، تأثير جائحة كورونا على التأخر في إقرار الموازنة العامة للدولة في العراق، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٢).
١٥. ضرار، سامر محمد فخرى، التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٦، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة تكريت، المجلد ٢٤، العدد ١٠٧، ٢٠١٨، ص ٤٨٧.
١٦. عبداللطيف، عماد محمد، ٢٠١٣، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩.
١٧. عبد المنعم، وسن احسان، ٢٠١٨، السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الإدارة المالية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهدين/ كلية العلوم السياسية، العدد (٥٤).
١٨. عبيد، باسم خميس، ٢٠١٧، تقدير أثر الدين العام على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٦)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٩، العدد ١٩.
١٩. العبيدي، سعيد علي محمد والراوي، انمار عطا الله مصطفى، ٢٠٢١، أثر الدين العام الخارجي على (GDP عدا النفط) في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٧، العدد ٥٥.
٢٠. العيثاوي، مصطفى إسماعيل جاسم، ٢٠٢٠، قياس وتحليل الصدمات الخارجية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد

٢١. فرج، حسين مهجر وعبداللطيف، عماد محمد علي، ٢٠١٨، دور الانضباط المالي في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٩.
٢٢. كاظم، اسراء صادق وعلوان، غفران حاتم، ٢٠٢٠، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (٢٦)، العدد (١٢١).
٢٣. كاظم، ايمان عبدالرحيم، ٢٠١٦، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد
٢٤. الكرعاوي، حسين علي والنصراوي، سلطان جاسم، ٢٠٢٠، الاقتصاد العراقي بين ازميتين: التداعيات والحلول الممكنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (٩)، العدد (٣٥).
٢٥. لحمش، مهدي ومداني، جميلة، ٢٠٢٠، (انهيار أسعار النفط لعام ٢٠١٤ وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حالة الجزائر فترة ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد (١١) العدد (٠٢).
٢٦. المشهداني، عبد الرحمن نجم، ٢٠٢٠، اقتصاد العراق بين ازمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية ٢٠٢٠، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، تركيا.
٢٧. نجا، علي عبد الوهاب واخرون، ٢٠١٩، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

28. Williamson, John 2004, The Washington Consensus as Policy Prescription for Development, A lecture in the series "Practitioners of Development" delivered at the World Bank on January 13.
29. Hou, Yilin 2003, Fiscal Discipline as A Capacity Measure of Financial Management by Subnational Governments, International Association of Schools and Institutes of Administration, Miami (USA).

